

Distr.: General
24 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسالي المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ (A/ES-10/545-S/2012/90)، لا بد لي أن ألفت انتباهكم إلى الاستفزازات الأخيرة التي قامت بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حيث أعلنت بناء مزيد من المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتشكل عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها بصورة غير قانونية، وهي العملية التي بدأت بالفعل، إلى جانب الموافقة على خطط بناء أوسع نطاقاً، حالات إخلال متعمدة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وتحديداً صارخاً لمطالب المجتمع الدولي بالوقف الكلي لجميع هذه الأعمال غير القانونية. وعلاوة على ذلك، وكما هو معترف به عالمياً، فإن هذه الأعمال غير القانونية تتناقض مع حل هذا النزاع على أساس وجود دولتين وتقوضه على نحو خطير.

وقد أعلنت إسرائيل يوم أمس، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، موافقتها على ما لا يقل عن ٦٠٠ وحدة سكنية إضافية في مستوطنة "شيلو" غير القانونية، التي تقع في عمق الضفة الغربية المحتلة، بين مدينتي رام الله ونابلس. وجرى أمس أيضاً الكشف عن أن السلطة القائمة بالاحتلال وافقت على محاولات "تقنين" ٢٠٠ وحدة أخرى بأثر رجعي في مستوطنة



”شفوت راشيل“ غير القانونية، المجاورة للمستوطنة الآنف الذكر. ومع سرقة كل شبر من الأرض الفلسطينية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال ومع وضع كل حجر لتوطين سكان إسرائيل المدنيين بصورة غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يتضح أكثر فأكثر أن إسرائيل لا تهمها التسوية السلمية بالصيغة التي يقرها المجتمع الدولي باعتبارها تسوية عادلة ودائمة، أي الحل القائم على وجود دولتين استناداً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وهي بمثابة حل توفيق تاريخي قبلت به القيادة الفلسطينية منذ عقود. وعلاوة على ذلك، تكذب مثل هذه الأعمال ادعاءات إسرائيل بخصوص حديثها إزاء عملية السلام، حيث إنها تخالف تماماً أهداف ومبادئ وروح هذه العملية بما تقوم به من مثل هذه الممارسات الاستعمارية غير القانونية.

وهذه الأعمال المؤسفة يجب أن تكون موضع إدانة صريحة من قبل المجتمع الدولي، كما يجب ممارسة مزيد من الضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لوقف هذه الأعمال فوراً. ويجب محاسبة إسرائيل في ضوء التزاماتها القانونية وكذلك مسؤولياتها وتعهداتها بموجب خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وهي المسؤوليات والتعهدات التي تلزمها بالتجميد الكامل لأنشطتها الاستيطانية وتفكيك كل ”البؤر الاستيطانية المتقدمة“. ولا يمكن للسلطة القائمة بالاحتلال أن تواصل على هذا النحو الصارخ والمتعمد الإخلال بهذه الالتزامات دون أن تترتب على ذلك أية نتائج، حيث لن يؤدي ذلك إلا إلى مواصلة تدهور الوضع في الميدان ومصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية وتقويض وحدة الأرض، وإلى انخفاض إمكانية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين لإحلال السلام.

ومن دواعي الاطمئنان بيانات الإدانة القوية لما قامت به إسرائيل في الآونة الأخيرة من إجراءات وأعمال استفزازية، غير أننا نعتقد أن هذه البيانات يجب أن تكون مشفوعة باتخاذ إجراءات وتدابير جادة لوقف ما تتسبب فيه أعمال إسرائيل من ارتفاع شديد في حدة التوتر وتدهور للوضع في الميدان. ومن ثم فإننا نحدد ندائنا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لكي يتصرف وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بغرض وضع حد لهذه الحملة الاستيطانية الإسرائيلية المدمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولكي يحترم القانون الدولي والدعوات العالمية الموجهة في هذا الصدد.

ومما يؤسف له أنه في نفس الوقت، وبدعم من حكومة إسرائيل وبموافقتها، يواصل مستوطنون متطرفون نوبة اهتياحهم في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث يعمدون إلى الاستفزاز والتحريض وإلى تأجيج الحساسيات الدينية

بين الجانبين. وتستمر الاستفزازات ضد الحرم الشريف، بينما يواصل المستوطنون تخريب الأماكن المقدسة. وقد مس آخر حادث من هذا النوع كنيسة في القدس، وهي كنيسة شارع نركس المعمدانية، التي رُشّت جدرانها بشعارات مؤسفة مفعمة بالكرهية من قبيل "الموت للمسيحية" وبعبارات فيها تحديف على المسيح. ويأتي هذا الحادث الاستفزازي على إثر أعمال التخريب التي ارتكبت في وقت سابق من هذا الشهر، يوم ٧ شباط/فبراير، في دير الصليب، حيث رشّت عليه عبارة "الموت للمسيحيين"، كما يأتي عقب العديد من مثل هذه الهجمات التي استهدفت مساجد في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تشمل أعمال تشويه مماثلة فضلا عن جرائم الحرق العمد. ولا بد من إدانة هذه الأعمال والتصدي لها بجدية، لأن استمرار مثل هذه الاستفزازات لن يؤدي إلا إلى مواصلة زعزعة استقرار الوضع مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة الأثر.

ولا بد لي أيضا أن ألفت انتباهكم إلى الوضع غير المستقر والمؤسف الذي لا يزال قائما في قطاع غزة المحتل بسبب استمرار الهجمات العسكرية الإسرائيلية والحصار غير القانوني، الذي يقترب من عامه الخامس. ففي يوم الأحد ١٩ شباط/فبراير، وجهت قوات الاحتلال الإسرائيلي المزيد من الضربات الجوية ضد غزة، حيث قامت بمهاجمة حي الزيتون وحي التفاح في مدينة غزة، مما أدى إلى إصابة محمد الزهرانة، وهو طفل في عامه الأول، إلى جانب خمسة مدنيين آخرين، وتدمير منزل عائلة الزهرانة ومدرسة ابتدائية في الحي. وتنفذ السلطة القائمة بالاحتلال مثل هذه الضربات الجوية بشكل منتظم، بيد أن المجتمع الدولي لا يكاد يوجه لها كلمة إدانة واحدة، وهو ما يكرس بلا شك إفلاتها من العقاب.

وبالإضافة إلى تحمل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة مثل هذه الهجمات المروعة، فإنه ما زال يعاني من آثار الحصار الإسرائيلي، بما في ذلك استمرار النقص في المواد الأساسية، ومنها اللوازم الطبية ولوازم البناء والمساعدات الإنسانية. وقد أثر بشكل خاص نقص الوقود في غزة على السكان في الفترة الأخيرة، حيث أضر بشؤون الأسر المعيشية وبسير الأعمال التجارية والخدمات العامة الحيوية، ولا سيما المستشفيات، معرضا بذلك حياة المرضى للخطر. وقد تفاقم نقص الوقود بسبب تدمير محطات توليد الطاقة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، فأضحى بذلك مجموع السكان المدنيين الفلسطينيين في المنطقة يعولون على محطة الطاقة الوحيدة التي لا تزال قيد التشغيل، وهي نفسها بحاجة إلى إصلاحات وتخضع لضغوط هائلة لكي توفر الطاقة الكهربائية المطلوبة.

وأخيراً، لا بد لي أن أشير إلى مواصلة السلطة القائمة بالاحتلال اعتقال واحتجاز المدنيين الفلسطينيين في الفترة الأخيرة، حيث تنتزع قوات الاحتلال العديد منهم من منازلهم في منتصف الليل. ويشمل ذلك إعادة اعتقال امرأة فلسطينية تدعى هناء شلبي، يوم ١٦ شباط/فبراير، وهي الأسيرة التي كان قد أطلق سراحها في عملية تبادل الأسرى التي تمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، في الوقت الذي نعرب فيه عن ارتياحنا العميق لفك محنة الفلسطيني خضر عدنان حيث أمضى إضرابه عن الطعام، وهو الذي كان، على نحو ما ورد في رسالتي المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، رهن الاحتجاز الإداري لدى إسرائيل بدون قهوة منذ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكان مضرباً عن الطعام لمدة ٦٦ يوماً احتجاجاً على احتجازه غير القانوني والتعسفي من قبل إسرائيل، فإننا نعتقد أن ما أبداه السيد عدنان من مقاومة غير عنيفة وسلمية احتجاجاً على الممارسة غير القانونية المتمثلة في الاحتجاز الإداري من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، والتي استخدمت ضد الآلاف من المدنيين الفلسطينيين على مدى فترة الاحتلال الإسرائيلي التي تقارب ٤٥ عاماً، مثال مشرف لا بد أن يوقظ ضمير المجتمع الدولي ويحمله على مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن هذه الممارسة وسائر الممارسات غير القانونية التي لا تزال تقوم بها لسجن المدنيين الفلسطينيين واحتجازهم وإيذائهم بشدة، بمن فيهم الأطفال.

وتأتي هذه الرسالة متابعاً لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤١٧ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ (A/ES-10/545-S/2012/90) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم مرتكبيها للعدالة.

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة